القدرة على ما ذكر بدون القدرة على الايراد بطريق متوسط بين النهايتين
غير مسلم ولو سلم فلا يسلم ان لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء
في نهاية مراتب الوضوح لان اصل الدلالة لا يخلو عن وضوح ما وكذا لا يخلو
عن خفاء ما للاحتياج الى سماع اللفظ والعلم بالوضع اه فنرى فلا طائفة
الى ذكر الخفاء اي لان الخلاف في الوضوح يستلزم الاختلاف في الخفاء وكتب
ايضا قوله فلا حاجة الى ذكر الخفاء في ترك ذكره فائدة اخرى وهي افادة اعتبار
الوضوح في كل الطرق وان خفا بعضها بالاضافة الى بعض كذا في سم فلو
عرف لفظ ايراد الخ بل لو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد كل معنى يدخل في قصد
المتكلم كالعربي المتكلم بالسليقة لم يكن عالما بعلم البيان اه اطول ثم
لما لم يكن كل دلالة قابلا اي انا القابل لتلك الدلالة العقلية الآتية
وفي نسخة لما لم تكن كل دلالة قابلة وتعيين ما هو المقصود اي
في قوله الآتي والايراد المذكور اي يعني دلالته الوضعية اراد بالوضعية
هنا ما للوضع فيها موصل كما هو مصطلح المنطقيين وان لم يناسب اللفظ
الذي بحث فيه لاختصوص المطابقية كما هو مصطلح اهل هذا الفن والا لزم
كون المقسم اخص وتقسيم الشيء الى نفسه وغيره من سم لان
الدلالة اي من حيث هي لا خصوص دلالة اللفظ هي كون الشيء بحيث
اي بحالة كوضع هذا اللفظ لهذا المعنى في الوضعية اه سم وكتب ايضا قوله
هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر
بحصل قال الدلالة هي كون الشيء بحيث يحصل من العلم به العلم بشيء آخر
ولو في وقت لان المعتبر عند ائمة العربية الدلالة في الجملة بخلاف اهل
الميزان فان المعتبر عندهم الدلالة الكلية المفسرة بكون الشيء بحيث يلزم
من العلم به العلم بشيء آخر فتعريف الدلالة في كتب العربية بما لا يليق
على انه في نفسه مختل اذ لا يكاد يوجد دال يستلزم العلم به العلم بالمدلول
والصحيح ان يقال هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر عند
العلم بالعلاقة وبالجملة فالاول هو الدال والثاني هو المدلول وقد يكون
الشيء الاعلى شيء ومدلولا باعتبارين كالنار والدخان فان كلا منهما
دال على الآخر ومدلول له والعلاقة ان كان الوضع فالدلالة وضعية وان كان

اقتضاء

اقتضاء الجمع وجود الدال عند حضور المدلول فيه طبيعية والا فعقلية وكل منها
ان كان الدال فيها لفظيا فهي دلالة لفظية والا فغير لفظية اه كردي لا لالة الخط
لما هذه من دلالة غير اللفظ الوضعية ودلالة غير العقلية كدلالة الاثر على
المؤثر ودلالة غير الطبعية كدلالة الحمرة على الخجل والصفرة على الوجل
والنصب جمع نصبة وهي العلامة المنصوبة على الشيء اه سم اما ان يكون
للوضع اي محققا او متوهما التدخل الحرفان اي الالفاظ التي حرفها المتكلم وغيرها
كضرب مسعود بمسعد وناصر بنصر فاذا استعمل الحرف الاول تلك
الالفاظ المحرفة في المعاني المخصوصة كانت دلالتها عليها وضعية ضرورة
انها ليست طبيعية ولا عقلية ولان استعمالها في تلك المعاني وفهمها
منها لتوهم وضعها لها اي لتوهم ان اللفظ المحرف غير الموضوع اه وكتب
ايضا قوله اما ان يكون الوضع مدخل فيها اولا قد تجتمع الدلالة الوضعية والعقلية
في لفظ واحد بالنسبة الى مدلول واحد لكن باعتبارين مثل قول القائل
من ورا الجدار اناحي اه فنرى الدلالة بان يكون باقتضاء العقل كدلالة
الكلام على حياة المتكلم او الطبع كدلالة اح على وجع الصدر بالنظر
ها هنا فان زيادة النظر اشارة الى ان الاولى ليست مقصودة بجميع اقسامها
بالنسبة الى الايحاءات البيانية لانها متعلقة بالدلالة العقلية التي هي
بعض اقسام الالتزام كذا في سم عند الاطلاق لو قال عند حضور اللفظ
كان احسن ليشمل الدلالة بغير السماع كمشاهدة الخط الدال على اللفظ
وكذكره افاده في الاطول وهذه الدلالة اي اللفظية قال في الاطول
لا يخفى ان مطلق الدلالة الوضعية اما على تمام ما وضع له او على جزئه او
على خارج عنه الا انهم خصوا هذا التقسيم بدلالة اللفظ الموضوع لان
الدلالة الوضعية الغير اللفظية على الجزء او الخارج في مقام الافادة غير مقصودة
في العادة لانه لا تستعمل الاشارة ولا العقود الا النصب وجزء المعنى ولا
لازمه اه على تمام لفظ التمام انما ذكر لان العادة في البيان ان يذكر
التمام في مقابلة الجزء حتى كانه لا تحسن المقابلة بدونه فمن اعترض عليه
بان ذكر التمام لغو ينبغي ان يحذف فقد اخل البيان الاعرف اه اطول وكتب
ايضا ما نصه اورد على تقسيم الدلالة ان اللفظ قد يقصد به نفسه كما يقال زيد

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)